

# عبدالعربيّ وحقوق التأليف <sup>بقلم</sup> مطفي الفارسي

الفكرية العالية على اوسع نطاق وبايسر السبيل وباقل التكاليف الاقتصادية ، خاصة فيما يتعلق بحاجة هذه البلاد النامية المحنة والمتزايدة الى نقل هذه الأثار الى لغاتها القومية والى جلب اكثر عدد ممكن من نسخ هذه الأثار الفكرية الى اوطانها بما في ذلك الاسطوانات والتسجيلات والاشربة السينمائية ذات الصفة التربوية. ومعلوم ان الترجمة والاستنساخ كانت ولم تزال موردا لا يستهان به من العملة الصعبة التي تتحملها الدولة النامية رغم صيق ذات اليد للحصول على الرصيد الثقافي الذي تستعمله في برامجها التربوية والتثقيفية ان عن طريق الكتاب المطبوع او عن طريق الصوت المسجل او عن طريق الشاشة التلفزيونية او السينمائية .

حاجتنا الى التفتح على الثقافات الاجنبية تدفنا الى الدخول في حوار مع الدول المتقدمة صناعيا واقتصاديا لنطالب اكثر فاكثر بالتخفيض من معلوم النقل والترجمة والاستنساخ دون المس بحقوق المؤلفين المشروعة ودون حيف او تنطع او تجاهل لمسائل يعتبرها غيرنا في الدول المتقدمة جوهرية حيوية ، وما زال البعض منا - مع الاسف الشديد - لا يقيم لها وزنا اما عن جهل او تعنت او تكبر او عدم اكتراث .

## ١ - دور الكاتب في المجتمع :

العمل الفكري ينطلق من مجهود فردي ليتصل مباشرة بالمجتمع ويخدم الصالح العام . فهو تجاوز للفردية . ولهذا السبب كسان للمؤلف دور . وان دور المؤلف في مختلف شعب الثقافة والعلم والمعرفة دور روحاني ، سواء بالنسبة الى قومه ومنطقته الجغرافية ودائرتهم الحضارية او بالنسبة الى ما وراء حدود وطنه وما وراء حدود عصره . فالثقافة تجاوز للزمان والمكان . . وعمل المؤلف في اي شعب واي زمان مساهمة الفكر البشري في تطور المجموعة الانسانية قاطبة . ولخطورة هذا الدور ولايجابيته وفعاليتها اصبح واجب الدولة ان تضمن للمؤلف العيش الكريم وان ترعى حقوقه الشرعية على الاثر الفكري الذي هو قطعة من ذاته .

لكن كثيرا ما نتحدث عن واجب المؤلف وعن مسؤوليته في المجتمع ، وكثيرا ما نطالبه بخدمة قضايا شعبه والقضايا العادلة بصورة اعم . ولكننا لا نتحدث في نفس الوقت عن حقوق المؤلف . فما هذه الحقوق ؟

اتيحت لي طيلة الاثنتي عشرة سنة الاخيرة اكثر من فرصة للدفاع عن حقوق المؤلفين على الصعيدين القومي والدولي ، وكان لي شرف المشاركة في اعداد القانون التونسي لرعاية حقوق المؤلفين وبصيت جمعية المؤلفين والملحنين التونسيين . كما كان لي شرف ان اتقدم الى الجلسة العامة لمنظمة اليونسكو في دورتها الرابعة عشرة فسي اكتوبر ١٩٦٦ بلانحة خاصة برعاية حقوق التأليف في البلاد النامية طالبت فيها بمراجعة سياسة الدول المتقدمة في هذا الميدان الحيوي الذي يتوقف عليه التبادل الثقافي بين الدول والتفاهم المنشود بين البشر على اختلاف اجناسهم واطنانهم ولغاتهم ومذاهبهم السياسية واساليبهم التربوية . كانت اللانحة عدد ١٢٢ هـ هذه تدعو الى توحيد الانظمة الدولية الخاصة برعاية حقوق المؤلفين وتهدف بالذات الى مراجعة اتفاقية « اتحاد بارن » و « الوثيقة العالمية » التي تشرف عليها منظمة اليونسكو . وصادقت الجلسة العامة على اللانحة بالاجماع وكلفت المدير العام للمنظمة بالسمي لتحقيق محتواها في اقرب الاجال .

وعلى اثر هذا الحدث الهام دعي الى جنيف مقر « اتحاد بارن » في ندوة استشارية مجموعة من الخبراء الاوروبيين والافارقة والاسيويين للنظر في امكانية اعداد مشروع لمراجعة وثيقة « اتحاد بارن » وحضر الندوة مندوبون عن المغرب الأقصى ولبنان وتونس . وسمع الاوروبيون صوت العرب بخصوص هذه القضية وتم الاتفاق على ضبط خطوط « بروتوكول » صادقت عليه الدول المنصوية تحت لواء « اتفاقية بارن » في مؤتمر ستوكهولم الذي تمت اثناء مراجعة هذه الاتفاقية والمصادفة على « البروتوكول » الذي الحق بها لصالح الدول النامية وتيسير التعاون بينها وبين الدول المتقدمة المصدرة للآثار الفكرية .

وما زالت الندوات والاجتماعات تتوالى حول هذا الموضوع على الصعيد الدولي وآخرها اجتماع عقد بباريس في شهر جويلية المنصرم ١٩٧١ ، وكان موضوعه الدعوة الى مراجعة الوثيقتين الدوليتين مراجعة اخرى على ضوء مداوات مؤتمر ستوكهولم ١٩٦٧ الذي لم يكتب لقراراته ان تدخل حيز التنفيذ ، وترمي مراجعة الوثيقتين الى تمكين اكثر عدد من البلاد النامية من التمتع بالآثار

## ٢ - حقوق الكاتب المشروعة :

١ - من حقوق المؤلف ان تتوفر لديه حرية التعبير وحرية الخلق الفكري ، ولا يتوفر له ذلك الا اذا كان الاعلام حرا بموجب حق افراد الامة جميعهم في العلم والمعرفة . وحرية الخلق والتعبير تعني اولاً بالذات حرية المؤلف المطلقة في البحث والاستقصاء والاستنباط ، وبالتالي في ترويض نتائج عمله والاتصال بالجمهور وبت افكاره فيه واحاطة الناس علماً بما يختلج في صدره من مشاعر واحاسيس وما حصل له من معرفة عن طريق التجربة والخبرة والتطلع والاستكشاف .

فلمؤلف الحق المطلق في نشر مصنفاته الفكرية وتوزيعها واداعتها وترويجها على اوسع نطاق .

٢ - ومن حقوق المؤلف تنمية شخصيته الفنية والفكرية في حرية ليس للدولة ان تخففها او نهد منها باسم الردع او الزجر بعنوان الدفاع عن كيان وشعارات هو في طليعة من يحرسونها ويؤدون عنها اذا كانت في خدمة العدل والسلام . فالمؤلف مسؤول .

٣ - يتعين التمييز بين امرين : الاول وهو مبدأ رعاية المصالح العامة بنقل الاخبار ونشر الثقافة وتوزيع الافكار على افراد الشعب، والثاني وهو يتمثل في الدعوة الى رعاية مصالح رجال الصناعة والتجارة وبصورة اعم من يستغلون المصنفات الفكرية على حساب اصحابها المؤلفين .

فمن صالح المؤلف ان تداع افكاره وتروج آثاره .. لكن على ان لا يكون ذلك على حساب او بالرغم منه او بتشويه تلك الانوار او بتوجيهها وجهة لم يقصد اليها صاحبها .

ولا يمكن لاي شعب ان يتخلف ويتطور الا اذا وجد ارباب الفكر فيه كل التشجيع وكل الرعاية وكامل الاعتبار من قبل اللوائح المسؤولة . فلمؤلف حق في الحياة الكريمة .

٤ - لا حق للمؤسسات الموكلة اليها نشر الانوار الفكرية وترويجها ان تتدخل في شؤون الخلق المتصلة بالمؤلف اتصالاً عضوياً . وما هذه المؤسسات الا وسائل اعلام . ويمكنها ان تحمي نظمها وقوانينها وتربياتها كما ترضيه لكن شريطة الا تمس هذه النصوص التنظيمية حقوق المؤلف الشرعية .

فلمؤلف وحده حق ممارسة سلطانه المطلق على اثره الفكري في جميع وجوه استعماله من قبل مؤسسات الترويج وفي شتى مراحل الاستهلاك .

## ٣ - طبيعة حقوق التأليف وفحوى هذه الحقوق :

٥ - يتصل حق المؤلف بعملية الخلق الفكري ذاتها ، فهو متصل الجذور بطبيعة الاشياء لانه يتمثل في فعل الخلق ولان اساسه ومبرره ذات المؤلف كشخص مادي .

لذلك لا يجوز لاي شخص معنوي مهما تكن مكانته ومنزلته فسي الدولة ان يتعين ان ندهض الدعاوى الرامية الى اعتبار المؤلف مجرد عامل اجير تستخدمه مؤسسة صناعية او تجارية لاغراضها ومصالحها وتستغل الانوار الفكرية حسبها كما تفعل باي بضاعة مادية معروضة في سوق البيع والشراء .  
فالآثر الفكري اسمى من ان يكون بضاعة مادية .

٦ - الآثر الفكري تعبير صادر عن ذات المؤلف . وهو في نفس الوقت مورد مادي لا استغناء للمؤلف عنه ، لذلك لا يجوز ان ينتقل حق التأليف من مصدره الى مستعمله الا في حالة موت المؤلف فينتقل الحق من المصدر الى فرعه عن طريق الميراث وبمحكمه . فلا فرق هنا بين الآثر الفكري وبين ما يدخره الانسان في دهره من مال او متاع يعود بعد وفاته الى اصل بيته وذي القربى اربنا طيباً حلالاً .  
فالمؤلف بنشره آثاره الفكرية مدة حياته يشرك الناس لا في ملكيته

بل في النمتع بالثمار التي تجود بها تلك الملكية ، فنفع الآثر الفكري وحده هو الذي يصيح شيعته بين الناس اي المحتوى المعنوي فحسب .  
اما الآثر ذاته فيبقى على ملك صاحبه لا حق لاحد عليه سواه .  
ولذلك فان استعمال الانوار الفكرية لصالح المجتمع وتوعيته وتنقيته من شأنه ان يخضع للشروط التي يضبطها المؤلف بصفتها المالك الاوحد لافكاره والمسؤول الاوحد عنها . عن طوعية وبالمختار .  
فلا اكراه في ميدان الفكر .

ولا يحق - والحالة هذه - لاي مجتمع من المجتمعات ان يفرض على المؤلف سلطانه بالرغم منه ، باسم الصالح العام او اي شعار من هذا القبيل يقطع النظر عن قيمة الشعار وعدله وتساميه وانسانيته ، بحيث لا يجوز استعمال الآثر الفكري لاي غرض من الاغراض دون الترخيص الصريح من مؤلفه وموافقته المكتوبة التسي يمكن ان تقوم حجة عليه عند الاقتضاء وفي حالات النزاع بالخصوص، وبهذه النظرة تختلف الانوار الفكرية عن المخترعات الصناعية ، فالانوار الفكرية تتابع في الزمان ، وهي استنباط اشكال متكامل ولا يمحو لاحقا سابقها او يحل مكانه بآية حال . اما الاختراعات الصناعية فعبارة عن مجموعة من درجات في سلم التقدم التقني .. كل درجة تعوض الدرجة التي سبقتها وتحل محلها الى ان تأتي درجة لاحقة فتتسبها .  
فالنظور الفكري والنظور التقني لا يخضعان للمقاييس نفسها .

## { - ممارسة حق التأليف ومدى حمايته :

٧ - وانطلاقاً من هذا الاعتبار يتعين التمييز بين الآثر الفكري وبين البضاعة المادية ، فذاك لا يباع ولا يشتري ، وانما هو يستعار ويعاد الى صاحبه ، وتلك اذا بيعت سقط حق بائعها واتصل بذات المشتري بمجرد انتقالها من حوزة الاول الى حوزة الثاني . ولذلك فحقوق المؤلف على اثره الفكري مختلفة عديدة لانها متصلة باستعمالات مختلفة عديدة منها النقل بالطباعة والصورة والاسطوانة والشريط بنوعيه السمعي والرئي . ومنها الاقتباس والنمثيل والعزف والاخراج والاذاعة والتلفزة والعرض على الجمهور بصورة اعم . وكل استعمال من هذه الاستعمالات وجه من وجوه الاستهلاك مقيد بموافقة المؤلف موقوف على ترخيص صريح صادر عنه دون اي احد سواه .

فالمؤلف هو صاحب الامتياز في كل عملية من هذه العمليات ، وهو شريك في نجاح الآثر الفكري لرجال الصناعة والمستغلين لآثره بصورة اعم . ويجب ان تعود اثاره عليه بالنفع المادي الناتج عن ذلك الاستغلال في صورة نسب مئوية تحسم من المداخل الحاصلة من العرض على الجمهور على اختلاف العروض وانواعها . ولذلك يتعين ان يقرأ لكل استعمال حساب . فلكل عمل اجر يناسبه ، وقد تنفاوت مقادير الاجر لكن بعد اتفاق الطرفين : المؤلف ومن يستغل اثره الفكري .

٨ - على انه يمكن استعمال الانوار الفكرية دون ترخيص ممن مؤلفها في حالات معينة يضبطها القانون ، منها استعمال تلك الانوار من قبل الخواص وفي نطاقهم المحدود ، ومنها استعمال الانوار الفكرية لاغراض اخبارية او لاسباب تربوية او ثقافية محض لا تعود بالنفع المادي على من يستغلها ولا تلحق ضرراً بالاستهلاك التجاري السذي هو من حق المؤلف وحده بصفتها مالك الآثر ، لذلك لا يجوز للخواص ان يستسخروا الآثر الفكري لغايات تجارية فيبيعوا ما ليس لهم حق عليه ويفطموا حق المؤلف المشروع .

وينبغي ان تاخذ الدول كل هذه الاحوال بعين الاعتبار فتشرع للاستعمال وتضبط حدوده وان تقر قبل كل شيء مبدأ رعاية حقوق المؤلفين الذين هم في كفالتها حتى لا يبيح التجار لانفسهم حقاً راجعاً لغيرهم . فلا فرق بين سارق الفكر وسارق المال ... ولكل سرقة

## عقاب .

٩ - وحق المؤلف قد ينتقل عند وفاته الى خلفه او ذوي القربى من اهله . لذلك يتعين ان تشرع الدولة لحقوق ورثة المؤلفين الذين هم في كفالتها ليتمكنهم ممارسة حقهم والتمتع بموارد الآثار الفكرية بعد وفاة اصحابها او تكليف من يستخلصها باسمهم ولصالحهم من مستفليها .

ومعلوم ان حق التأليف يسقط عن اصحابه بعد مرور سنوات معدودات على وفاة صاحب الأثر الفكري . وقد تختلف آراء الاستحقاق من قطر الى قطر ومن تشريع الى تشريع . لكن الأثر لا يصبح ملك المجموعة الا بعد مرور سنوات على وفاة صاحبه على كل حال . وفي اقرار هذا المبدأ في كل التشريعات احترام المجموعة البشرية لسروح المؤلف ورعاية لاهله من بعده وان في زمن محدود ( من خمس الى خمسين سنة ) .

وما مبدأ اسقاط الحق المادي مع ابقاء الحدود المعنوية بعهد وفاة المؤلف الا بدافع تعميم الفائدة وتمليك العامة حقا من ورائه خدمة الثقافة واشعاع الفكر ورواج الآثار الفنية والادبية والعلمية والفكرية على اوسع نطاق واشمله .

## ٥ - مؤسسات رعاية حقوق المؤلفين ومشمولاتها :

١ - ولتفقيد المسائل المتصلة بحقوق التأليف ولتشجيعها وتنوعها وجب على الدول ان تتولى التشريع لها وضبط القوانين لرعاية من تعود عليه بالنفع ماديا ومعنويا . والى جانب هذه القوانين والتشريعات وجب ايضا بعث مؤسسات خاصة موكل اليها السهر على هذه المصالح المشروعة ، وليست هذه المؤسسات او الجمعيات او الشركات ذات صبغة تجارية وليس من غاياتها الاتراء على حساب اصحاب الحقوق ، بل ان دورها يقتصر على استخلاص المحاصيل الراجعة الى المؤلفين وتوزيعها عليهم توزيعا عادلا يضمن لهم العيش الكريم ويرعى ابناءهم واهليهم من بعدهم الى حين .

١١ - ويتعين على الدول ان تعد لهذه المؤسسات ذات الصبغة الانسانية يد المساعدة لتمكنها من القيام بواجبها على الوجه الاكمل . وتمثل هذه المساعدة في اعفاء هذه المؤسسات من الضرائب والاداءات في نطاق قانون يحمي حقوق المؤلفين ويضبط ما لهم وما عليهم من الحقوق والواجبات وينظم العلاقات بينهم وبين من يستغلون آثارهم الفكرية .

ومن مشمولات مؤسسات الدفاع عن حقوق المؤلفين تمثيل هؤلاء امام السلطات القضائية في حالات النزاع ، كما ان من واجبها الاسهام في اعداد القوانين الوطنية لرعاية حقوق التأليف والمشاركة في اعداد القوانين الدولية التي تدعم هذه الرعاية وتقرها كمبدأ يجب احترامه والدفاع عنه على اوسع نطاق تيسيرا للتبادل الثقافي بين الدول وتعميما للثقافة وخدمة للفكر والتفاهم البشري .

١٢ - وان ايجاد قوانين تضمن حقوق الممثلين في السبوتول العربية وبعث مؤسسات يوكل اليها الدفاع عن هذه الحقوق قد اصبح اليوم امرا ضروريا يحتمه العصر وتلميه علينا جميعا سنة التطور .

## ٦ - رعاية حقوق المؤلفين على الصعيد الدولي :

ونحن في عصر قربت فيه الاقاصي وقصرت المسافات ، وقد دخل التبادل الثقافي في طبيعة البشر فاصبحنا نشاطر الناس في ثقافتهم ونشاركهم في افراحهم واتراحهم من خلال الشاشة الكبيرة والصغيرة وعن طريق السلكي واللاسلكي وكل الوسائل السمعية والبصرية المتنقلة على البسيطة او السائرة مع الافلاك في الفضاء

## الفيصح .

ثم اننا لم نزل نستورد من الشرق والغرب الآثار الفكرية التي تثرى رصيدنا الثقافي وتطعمه وتطوره وتنميه ، فتلك حقيقة لا يجدر بنا ان نظمسها او ان نتجاهلها فتكون كالنعامة .

كنا في عهود النهضة من المصدرين للفكر والثقافة والعلم ، واعترف لنا الاجانب بذلك وما زالوا يعترفون ، ولكننا اليوم في حاجة الى توريد الآثار الفكرية اللازمة لنهضتنا التربوية والثقافية ولثورتنا التقنية والعملية والفنية . نحن في حاجة الى نقل الآثار الفكرية الاوروبية والاميركية الى لغتنا والى الاستنساخ والافتباس والاستيحاء والحاذة ، فان نحن لم نرع حقوق الغير فمن يرعى حقوق مواطنينا على قلتهم ؟

لذلك يتعين ان نبدأ برعاية حقوق مؤلفينا في مرحلة اولى ثم ندخل في حوار مع الغير على قدم المساواة وعن طواعية وبالمختار فنشاركهم في نهضتهم لا من خلال تقب مفتاح بل من باب مفتوح المصراعين يتعد منه الهواء والنور ذهابا وايابا فينمشنا وينعش غيرنا في ظلافة وحرية . وهذه مرحلة ثانية واجبة هي ايضا ، وهي تحتم علينا الانضمام الى المنظمات الدولية الساهرة على رعاية حقوق المؤلفين على الصعيد الكوني .

ونعلم ان المؤسسات الوطنية لا بد لها ان تتعامل مع مثيلاتها وان تكون هكذا حلقة من سلسلة حلقات نعمل بواجبها في صالح المجموعة ، في صالح المؤلفين قبل كل شيء . وفي صالح المستغلين لآثارهم ايضا . ذلك انه كثيرا ما يتعدر على مستغلي الآثار الفكرية الاتصال المباشر بصاحب الأثر وبالتالي بصاحب الحق المادي والادبي ، فيعسر لذلك السبب الحصول على الترخيص من المؤلف قبل استعمال اثره الفكري كما يعسر ايصال المكافاة العادلة لمسئقيها ، فيضيع هكذا حق المؤلف عن قصد او عن غير قصد ، وتكثر المظالم والسرفات الادبية واختلاس افكار الغير .

فيهذه النظرية يتحتم علينا اذا اردنا ان نفتح مؤلفينا افاقا جديدة ان نعمل على رعايتهم على الصعيدين : الصعيد الوطني بسن قوانين كفيلة بحماية حقوقهم في اوطانهم ، والصعيد الدولي بالانضمام الى احدى الاتفاقيتين « اتحاد بارن » و « الوثيقة العالمية » او اليهما معا : كما هو الحال بالنسبة الى لبنان وبنوس .

ونعلم ان البلاد العربية التي سنت قوانين وطنية تحمي حقوق المؤلفين لا يتجاوز عددها الان السنة وهي : المغرب وتونس والجزائر ( وان كانت الجزائر ما تزال تعتمد القانون الفرنسي في هذا الباب وليبيا ومصر ولبنان .

كما نعلم ان من بين هذه الدول دولتين عضوين في اتفاقية « اتحاد بارن » هما المغرب وتونس ، ودولتين انضمتا الى « الاتفاقية العالمية » التابعة لليونسكو وهما لبنان وبنوس .

اما الدول الاخرى فقد اجمعت عن الانتماء لاي وثيقة مسن الوثائق الدولية الخاصة برعاية حقوق التأليف لاسباب نعرفها او لاسباب نجهلها .

اما ما نعرف من هذه الاسباب فيتلخص فيما يلي :

١ - ترى بعض الدول انه يكفي الافتتصاد على سن قانون وطني يرعى حقوق مؤلفيها دون سواهم ، تحاشيا لما قد ينجم عن انضمامها للاتفاقيات الدولية من تصدير العملة الصعبة .

٢ - وترى بعض الدول انه لا حاجة لها قطعا بسن قانون وطني لضمان حقوق المؤلفين ، اذ يكفيها ان تشتري الآثار الفكرية مسن اصحابها وتستعملها ما طاب لها الاستعمال .

٣ - وترى بعض الدول ان المؤلف مسخر لخدمة المجموعة ،

مجرد ابدا وانه اذا اراد ان يعيش مكرما فما عليه الا ان يتسوفت  
ويعيش برانيه .

٤ - اما الصنف الرابع من الدول العربية فلا يعبر القضية  
اي اهتمام ، فهي لا تعترف رسميا بضرورة سن قانون رعى حقوق  
المؤلفين بدعوى ان الجاحظ في عصره لم يتمتع بآية رعاية ولم يكن  
يخطر بباله انه صاحب حق .

ويمكننا ان ندحض هذه المزاعم بما اوردنا من انجحج فسي  
مستهل هذا البحث مع اضافة النقاط التالية :

١ - مسألة رعاية حقوق المؤلفين متصلة بالاخلاق ، فلكل مالك  
الحق ان يتصرف بملكه خاصة وان المؤلف من صنف الملاك الذين  
لا يستقلون عرق جبين غيرهم .

٢ - لكل دولة من الدول الحق في سن قانون وطني يرعى  
حقوق مواطينها اكثر من غيرهم . ولها ان تعد من تصدير العمالة  
الصعبة بوضع الموارد المالية من حقوق التأليف الراجعة للاجانب  
على ذمة هؤلاء على ان تصرف هذه المبالغ داخل حدودها الجغرافية .  
٣ - الاتار الفكرية لا تبا ولا تشتري . . وانما تستعار بمقابل  
وليس من الاخلاق الكريمة ان : اب من المؤلف حقه عن طريق  
الكره .

٤ - المؤلف مسخر لخدمة المجموعة حتما . . . لكنه في حاجة الى  
الخبرة ، فمن اشعب مطيته لم يخش في وسط الطريق ، وشعوبنا في  
حاجة الى من يدافع عن قضايها باستمرار وطول نفس وتفاؤل واخلاص .  
ولا تكون المثابرة بفرغ البطون . اما الوظيف فمرنبه لا يكون الا في  
مقابل عمل اداري . . وكثيرا ما يقعد هذا العمل المؤلفين عن الخلق .  
وان هو لم يقدمهم فكثيرا ما يطبعهم بطابع الازدواجية وهو مرض عضال  
يصيب الكثير من ارباب الفكر عندما يشعرون انهم في نفس  
الوقت « الحاكم » والمحكوم عليه « لسان الدفاع و ( نائب الحق العام ) .  
وقد كتب « كورتلين » من المسرحيات المرحية - المرة في هذا المرض  
ما يشفي الفيلس .

٥ - وبم نرد على من لا يعبر القضية اي اهتمام ؟ من نسيته تغافل  
عنك ومن لم يلبس عصره ظل على اطلال ماضيه بيكي ويستبيكي . . اما  
البكاء فمن حقه ، واما الباكون الذين يستجيبون لندائه في عصرنا  
فقد تقلصت ظلالهم عن البكاء الطموح لتحقيق الغد الافضل . . ونحن  
في عصر احتل فيه الحوار محل النواح والندم على ملفات .

وخلاصة القول ان التعاون الدولي ولقاح الثقافات ووجوب  
الاتصال والتفتح على الافاق الجديدة واجب علينا يخرجنا من الانكماش  
على انفسنا والانزواء والزلزلة وبيونساي في الدنيا المكانة التي نستحق  
ومنا من هو جدير بهذه المكانة . . لكن عراقيل كثيرة تحول دونهم  
وما يستحقون . ومن هذه العراقيل تجاهل الدول المتقدمة لثقافتنا  
وحضارتنا ولغتنا ولكل قضايانا بصورة اعم . . هذا صحيح . لكن ماذا  
فعلنا لنعرف بانفسنا ونفرض وجودنا في عالم متحجر لا يعترف الا  
بمن يسطع نجمه في ميادين الصناعة والتقنية والعلم ؟ هل يجدر بنا  
ان نتجاهل او هل يتعين علينا ان ندخل في حوار مع الغير لنسمع  
صوتنا في مرحلة اولى لتشعر بوجودنا ثم نرغم الغير على  
الاعتراف لنا بما نستحق . . ثم نشوفه الى معرفة المزيد عنا ثم نفرض  
وجودنا عليه فيعترف لنا بالمساواة وبيادنا الاحترام والتقدير .

على هذا الاساس يقوم التعاون الدولي البناء . . بتبادل الاتار  
الفكرية واشماع الثقافات وتظايرها وتباسكها في خدمة الانسان .

٧ - توحيد الجهود العربية بازاء حقوق التأليف :

١ - يجب ان نفر اولاً بمبدأ ضرورة ايجاد تشريع وطني يضمن  
حق المؤلف على اثره الفكري في كل دولة عربية على حدة .

٢ - ان نحن اقرنا بهذه الضرورة وجب تنسيق اعمالنا لتكون  
هذه النصوص مستوحاة من واقعا معتمدة تجارب السابقين منا في هذا  
اليدان ، مستمدة روحها من مبدأ الاعتراف بالفضل لنويه .

٣ - ان يقع هذا التنسيق عن طريق الجامعة العربية ( ولست  
ادري لماذا لم تقدم عليه الجامعة حتى اليوم ) - او اي هيئة عربية  
يوكل اليها النظر في اعداد مشروع قانون مثالي تنفق عليه الدول  
العربية بعد المناقشة والتمحيص والاستقصاء واعتبار كسل الظروف  
والملايسات الخاصة بكل بلد على حدة .

٤ - يمكن لاي دولة عربية لا تشمل قوانينها الان رعاية حقوق  
المؤلفين ان تستعين بدولة عربية اخرى لها تلك القوانين ولها  
مؤسسات خاصة برعاية حقوق المؤلفين . بصورة ثنائية . . واعتقد  
ان لا دولة تبخل على شقيقتها بالوثائق او الخبراء في هذا الميدان  
الحيوي الذي يتعلق بحاضر الانسان العربي ومستقبله .

٥ - ان نتقدم في صف موحد الى المنظمات العالمية الموكلة اليها  
ضمان حقوق المؤلفين ، وان نطالب بمراجعة النصوص الدولية على  
ضوء ما اتفقنا عليه . وعندها فقط نسمع كلمتنا ويخشي خطرنا .  
ونعلم ان لنا في العالم الثالث انصارا يعيشون محنتنا ولا ينتظرون  
منا الا جمع الكلمة معهم للوقوف صفا موحدا ضد كل تعسف او  
تجاهل او سيطرة من الدول المتقدمة تقنيا .

يجب ان نثبت للعالم ان تخلفنا ليس تخلف فكر وذهنية وليس من  
عدم قنوتنا اليوم على التفاعل مع الثقافات الاخرى وهضم ما طاب  
لنا منها وطبع ما تقبل منها الطابع العربي . . تخلفنا ليس من  
احجامنا على الاخذ والعطاء وليس من انكماش وليس من العدو وانما  
هو من ضيق ذات اليد . . تخلف مادي لا دخل للمعنويات فيه ، وهو  
تخلف تتحمل الدول المتقدمة قسطا وافرا من المسؤولية فيه . لقد كنا  
ولم يزل البعض منا نهبا للمستعمرين وعرضة للامبريالية العالمية  
وللصهيونية البغيضة وللتمييز العنصري وكل الساحقات والمحاقنات ولم  
تزل قوى الشر تعرقل مسيرتنا الثقافية وتحول دوننا ودون نور  
المعرفة الساطع الشامل . وخير حجة لنا على ذلك ان ادول المتقدمة  
تبدي كل الاستعداد لدينا بالسلاح لكنها تتحجر كلما طالبناها بحققا  
المشروع في العلم والمعرفة والثقافة فلا تسمع اصواتنا ولا تسعى الى  
حل مشاكلنا التربوية لانها تستصفرنا جاهلين وتخشاننا عارفين .

وقد لاحظنا هذا التحجر منذ اول جلسة طرحت فيها قضايا  
حقوق التأليف على التصعيد الافريقي في برازافيل ( من ٥ الى ١٠  
اوت سنة ١٩٦٣ ) وشارك فيها نواب عن البلاد الاوروبية . فكان موقف  
هؤلاء متمسما بالابوة والعطف ونوع من التفهم المصنوع لكن اقتناعهم  
بضرورة ادخال تحويرات جوهرية على تشريعاتهم القديمة لتلائم هذه  
النصوص اوضاع العالم الثالث كان امرا عسيراً ولولا تدخل منظمة  
اليونسكو وتبديها لمقترحات البلاد النامية هو الذي ارغم المتحجرين  
على قبول مبدأ مراجعة القوانين الدولية على اساس العدل  
والمساواة ) .

واختم هذه الدراسة - التي لا يمكن ان تكون الا سطحية تغلب  
عليها العموميات لما للموضوع من متعرجات لا يسمح بالتعرض لها  
جميعها ضيق المجال - اختتم هذه الخواطر اذن باقتراح :

يتعين الا نخرج من هذا المؤتمر الا بتوصية صريحة ندعو فيها  
دولنا الى تعيين من يمثلها في ندوة علينا ان نحدد موعدها من الان .  
وتكون هذه الندوة بمثابة الاجتماع الاخباري يتبادل خلاله نوب  
الاختصاص منا او على الاقل من يهمهم امر رعاية حقوق التأليف  
وجهاً النظر ويطلعون على آخر ملفات هذا الموضوع الشائك ليكون  
عملنا بعد ذلك مركزاً لا مجازفة فيه ولا ارتجال . لان الموضوع دقيق  
وعليه يتوقف في نظرنا اشباع الثقافة العربية ورواج اللغة العربية  
والاثر الفكرية العربية .